

المؤسس عبد الفتاح الميرزا الشيرازي قدس

# الرشاد الطالب

في شرح المكاسب

كتاب الخيارات

الجزء السادس

تأليف

سماحة آية الله العظمى  
الشيخ الميرزا جواد الشيرازي  
(قدس)



## دارُ الصِّدِّيقَةِ الشَّهِيدَةِ (سلام الله عليها)

|                     |                                                                             |
|---------------------|-----------------------------------------------------------------------------|
| سرسنامه             | تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.                                                  |
| عنوان قرارداد       | المکاسب شرح                                                                 |
| عنوان و نام پدیدآور | ارشاد الطالب فی شرح المکاسب [مرتضى الانصاری] / جواد التبریزی.               |
| وضعیت ویراست        | ۳:                                                                          |
| مشخصات نشر          | قم: دار الصدیقه الشهیده (س)، ۱۳۸۸.                                          |
| مشخصات ظاهری        | ل.ج.                                                                        |
| شابک                | نوره: ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۷۵-۸                                                     |
| یادداشت             | عربی                                                                        |
| یادداشت             | چاپ قبلی تحت عنوان "ارشاد الطالب الی التعلیق علی المکاسب" به چاپ رسیده است. |
| مندرجات             | ج. ۱. کتاب المکاسب المحرمه .                                                |
| موضوع               | انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب -- نقو تعصیر               |
| موضوع               | معاملات (فقه)                                                               |
| شناسه افزوده        | انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب. شرح                       |
| رده بندی کنگره      | ۱۳۸۸ ۷۰۲۱۲۸ ۸۷۰ الف/ب/۱۹۰ BP                                                |
| رده بندی دیویی      | ۲۹۷/۳۷۲                                                                     |
| شماره کتابشناسی ملی | ۱۸۴۷۵۴۵                                                                     |

- اسم کتاب: ارشاد الطالب فی شرح المکاسب ج/۶
- مؤلف: آیه الله العظمی المیرزا جواد التبریزی (قدس سره)
- الطبعة: الاولى/ ۱۴۳۱ هـ. ق - ۱۳۸۹ هـ. ش
- المطبعة: وفا
- عدد النسخ: ۲۰۰۰
- ردمک ج/۶: ۷-۹۸-۸۴۳۸-۹۶۴-۹۷۸ الدورة: ۸-۷۵-۸۴۳۸-۹۶۴-۹۷۸
- [www.tabrizi.org](http://www.tabrizi.org)
- العنوان: مدرس الاستاد الفقهاء و المجتهدين ميرزا جواد التبریزی رحمته
- قم المقدسه - شارع المعلم - فرع ۲۵ - رقم البنايه ۲۵
- تليفون المدرس: ۷۷۴۴۲۸۶ - ۷۷۳۳۴۱۹ - ۷۷۴۳۹۳۹ - ۰۰۹۸۲۵۱
- تليفون دارالصديقه الشهيدة (عليها السلام): ۷۷۳۲۱۵۳ - ۷۷۳۹۰۰۵ - ۰۰۹۸۲۵۱
- فاكس المدرس: ۷۷۴۳۷۴۳ - ۰۰۹۸۲۵۱
- فاكس دارالصديقه الشهيدة (عليها السلام): ۷۸۳۱۲۷۲ - ۰۰۹۸۲۵۱
- بريد الكتروني: [tabrizi-mktab-qom@hotmail.com](mailto:tabrizi-mktab-qom@hotmail.com) [tabrizi\\_Live@yahoo.com](mailto:tabrizi_Live@yahoo.com)

## الفهرس

### الثالث: خيار الشرط

|    |                                                       |
|----|-------------------------------------------------------|
| ٥  | خيار الشرط                                            |
| ٩  | جواز اشتراط الخيار المتصل بالعقد والمنفصل عنه         |
| ١٣ | في لزوم تعيين زمان الخيار المشترط                     |
| ١٧ | حكم البيع مع عدم تعيين زمان الخيار المشترط            |
| ٢١ | مبدأ الخيار المشروط                                   |
| ٢٤ | جعل الخيار للأجنبي                                    |
| ٢٦ | اشتراط الخيار للأجنبي                                 |
| ٢٧ | هل يجب على الأجنبي أن يراعي مصلحة الشارط؟             |
| ٢٩ | اشتراط الاستثمار                                      |
| ٣٠ | بيع الخيار                                            |
| ٣٢ | أنحاء اعتبار ردّ الثمن                                |
| ٣٧ | أنحاء الثمن المشروط ردّه لفسخ البيع وحكم كل واحد منها |
| ٤٢ | هل يكفي مجرد ردّ الثمن أو بدله في الفسخ               |
| ٤٣ | مسقطات بيع الخيار                                     |
| ٤٧ | سقوط الخيار بالتصرف في الثمن                          |

- ٤٩.....التصرف في الثمن المعين في بيع الخيار
- ٥٤.....تلف المبيع بيد المشتري في بيع الخيار
- ٥٧.....في تلف الثمن المعين في بيع الخيار
- ٦٠.....رد الثمن على المشتري أو وكيله أو وليه
- ٦٣.....فيما لم يصرح باشتراط الرد على المشتري قام وليه مقامه
- ٦٥.....أخذ الحاكم الثمن في بيع الخيار
- ٦٥.....الرد إلى عدول المؤمنين
- ٦٧.....اعتبار رد تمام الثمن
- ٧٠.....يجوز للمشتري اشتراط الخيار في الفسخ برد المبيع
- ٧١.....اشتراط الخيار في غير البيع
- ٧٣.....عدم جواز خيار الشرط في الإقاعات
- ٨٣.....عدم جواز شرط الخيار في غير موارد جواز الإقالة
- ٨٦.....عدم جواز شرط الخيار في الوقف والصدقة
- ٨٩.....شرط الخيار في الصلح والضمان والرهن
- ٩٠.....هل يدخل خيار الشرط في القسمة؟
- ٩١.....جريان شرط الخيار في المهر
- ٩٤.....مشروعية الإقالة

#### الرابع: خيار الغبن

- ٩٤.....خيار الغبن
- ١٠٠.....الاستدلال على خيار الغبن بقاعدة نفي الضرر
- ١٠٥.....يثبت خيار الغبن مع الجهل بالحال

- يعتبر في ثبوت خيار الغبن بما لا يتسامح فيه ..... ١٠٨
- المعتبر القيمة حال العقد ..... ١٠٩
- عدم العبرة بعلم الوكيل في مجرد الصيغة ..... ١١١
- تشخيص المدعي والمنكر في حال الغبن ..... ١١٣
- في دعوى المغبون الجهل بالقيمة السوقية ..... ١١٥
- اختلاف المتعاملين في الغبن ..... ١١٧
- الشك في كون الاختلاف بين الثمنين فاحشاً ..... ١١٩
- ما هو المناط في الضرر الموجب للخيار؟ ..... ١٢٢
- الفرق بين لزوم المعاملات وسائر التكاليف في موارد الضرر ..... ١٢٤
- غبن البائع والمشتري معاً في معاملة واحدة ..... ١٢٥
- ثبوت الخيار للمغبون بظهور الغبن أو بتمام العقد ..... ١٣٠
- ثمرة الوجهين ..... ١٣٣
- الوجهان المذكوران في الغبن جاريان في العيب ..... ١٣٥
- إسقاط الخيار مع اعتقاد قلة الغبن ..... ١٣٦
- هل يجوز إسقاط خيار الغبن بعد العقد ولو قبل ظهور الغبن؟ ..... ١٤٢
- اشتراط سقوط خيار الغبن في متن العقد ..... ١٤٤
- سقوط خيار الغبن بتصرف المغبون بعد العلم به ..... ١٤٨
- لا فرق في المغبون المتصرف بين البائع والمشتري ..... ١٥٣
- هل يلحق الامتزاج بالخروج عن الملك؟ ..... ١٥٧
- تصرف الغابن فيما انتقل إليه ..... ١٥٩
- النقص الموجب للأرش ..... ١٦٣
- التغير في العين بالزيادة ..... ١٦٧

- ١٦٩ ..... تغير العين بالزيادة الخارجية.
- ١٧٥ ..... ضمان النقص الحاصل بالقلع.
- ١٧٦ ..... لو طلب مالك الغرس القلع فهل لمالك الأرض منعه، أم لا؟
- ١٧٧ ..... امتزاج المال الذي جرى عليه البيع.
- ١٨٢ ..... حكم تلف العوضين مع الغبن.
- ١٨٦ ..... جريان الغبن في غير البيع.
- ١٩٠ ..... الاستدلال بأن خيار الغبن على الفور بآية «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ».
- ١٩٣ ..... التمسك بالعام عند الشك في خروج الفرد في غير ذلك الزمان.
- ١٩٩ ..... استصحاب بقاء خيار الغبن.
- ٢٠٢ ..... لم يدل خيار الغبن على ثبوته في أول زمان التمكن على الفسخ.
- ٢٠٣ ..... المناقشة في ما ذكره بعض المعاصرين.
- ٢٠٧ ..... معذورية الجاهل بالخيار في ترك المبادرة.
- ٢٠٩ ..... دعوى الجهل بالخيار أو نسيانه.

#### الخامس: خيار التأخير

- ٢١٠ ..... من باع شيئاً ولم يسلمه إلى المشتري.
- ٢١٤ ..... فهم المشهور من الروايات.
- ٢١٥ ..... من شروط هذا الخيار أولاً: عدم قبض المبيع.
- ٢٢٠ ..... الشرط الثاني لهذا الخيار: عدم قبض مجموع الثمن.
- ٢٢٤ ..... الشرط الثالث لهذا الخيار: عدم اشتراط تأخير تسليم أحد العوضين.
- ٢٢٥ ..... الشرط الرابع لهذا الخيار: أن يكون المبيع عيناً أو شبهه.
- ٢٣٠ ..... ومن اعتبار هذا الخيار على ما قيل: هو عدم الخيار لهما أو لأحدهما.

|                                                                        |     |
|------------------------------------------------------------------------|-----|
| ومن اعتبار هذا الخيار على ما قيل: هو تعدّد المتعاقدين .....            | ٢٣٤ |
| ومن اعتبار هذا الخيار على ما قيل: هو أن لا يكون المبيع حيواناً أو خصوص |     |
| الجارية .....                                                          | ٢٣٥ |
| مبدأ خيار التأخير .....                                                | ٢٣٧ |
| مسقطات خيار التأخير .....                                              | ٢٣٨ |
| هل هذا التأخير على الفور أو التراخي؟ .....                             | ٢٤٢ |
| تلف المبيع في خيار التأخير .....                                       | ٢٤٤ |
| خيار التأخير في ما يفسده المبيع .....                                  | ٢٤٨ |

### السادس: خيار الرؤية

|                                                         |     |
|---------------------------------------------------------|-----|
| خيار الرؤية والدليل عليه .....                          | ٢٥٢ |
| عدم اختصاص هذا الخيار بالمشتري .....                    | ٢٥٥ |
| اشتراط ذكر الأوصاف في بيع العين الغائبة .....           | ٢٥٦ |
| خيار الرؤية على الفور أو التراخي .....                  | ٢٦٤ |
| مسقطات خيار الرؤية .....                                | ٢٦٨ |
| عدم سقوط خيار الرؤية ببذل التفاوت أو إبدال العين .....  | ٢٧٧ |
| ثبوت خيار الرؤية في كل عقد .....                        | ٢٨١ |
| لو اختلفا في اختلاف الصفة وعدمه .....                   | ٢٨٢ |
| لو نسج بعض الثوب فاشتره على أن ينسج الباقي كالأول ..... | ٢٨٤ |

### السابع: خيار العيب

|                  |     |
|------------------|-----|
| خيار العيب ..... | ٢٨٧ |
|------------------|-----|

- ٢٩١ ..... التخيير بين الردّ وأخذ الأرض عند ظهور العيب
- ٢٩٤ ..... تعلّق الارش على الحدث في المبيع
- ٢٩٥ ..... ثبوت خيار العيب بنفس العيب
- ٢٩٧ ..... القول في مسقطات هذا الخيار
- ٢٩٧ ..... من مسقطات هذا الخيار التصريح بإسقاطه
- ٢٩٧ ..... من مسقطات هذا الخيار التصرف في المبيع
- ٣٠٥ ..... من مسقطات هذا الخيار تلف العين أو صيرورته كالتالف
- ٣١٥ ..... من مسقطات هذا الخيار حدوث عيب عند المشتري
- ٣٢١ ..... العيب الحادث في يد المشتري بعد القبض والخيار
- ٣٢٧ ..... زوال العيب الحادث
- ٣٣٠ ..... هل تبعض الصفقة مانع من الردّ؟
- ٣٣٤ ..... استدلال صاحب الجواهر على عدم جواز التبعض ومناقشته
- ٣٣٧ ..... ثبوت الخيار في البيع الانحلالي
- ٣٤٠ ..... يسقط الأرض دون الردّ في موضعين:
- ٣٤١ ..... ١- إذا اشترى ربوياً بجنسه
- ٣٤٤ ..... ٢- إذا لم يوجب العيب نقصاً في القيمة
- ٣٤٦ ..... وهناك موضع ثالث: إذا ظهر العيب في ما يشترط قبضه في المجلس
- ٣٤٦ ..... من مسقطات الردّ والأرض العلم بالعيب قبل العقد
- ٣٤٨ ..... من مسقطات الردّ والأرض التبرّي من العيوب
- ٣٥١ ..... الاحتمالات في ما يضاف إليه التبرّي
- ٣٥٤ ..... ما قيل بكونه مسقطاً للردّ والأرض زوال العيب قبل العلم به
- ٣٥٦ ..... وما قيل بكونه مسقطاً للردّ والأرض التصرف بعد العلم بالعيب

|                                                                           |     |
|---------------------------------------------------------------------------|-----|
| وما قيل بكونه مسقطاً للردّ والأرش التصرف في المعيب الذي لم تنقص قيمته     | ٣٥٨ |
| بالعيب                                                                    | ٣٦١ |
| وما قيل بكونه مسقطاً للردّ والأرش ثبوت أحد مانعي الردّ فيما لا يؤخذ الأرش | ٣٦٦ |
| فيه                                                                       | ٣٦٩ |
| وما قيل بكونه مسقطاً للردّ والأرش تأخير الأخذ بمقتضى الخيار               | ٣٧٤ |
| هل يجب الإعلام بالعيب؟ وهل يصدق «الغش» عند عدم الإعلام؟                   | ٣٧٤ |
| مسائل في اختلاف المتبايعين                                                | ٣٧٤ |
| اختلاف المتبايعين في تعيب المبيع                                          | ٣٧٥ |
| اختلاف المتبايعين في تقدّم العيب وتأخّره                                  | ٣٧٦ |
| العمل طبق القرينة القطعية بلائمين لو كانت                                 | ٣٧٦ |
| لو أقام كل منهما بيّنة على مدّعاه                                         | ٣٧٦ |
| عدم جواز سماع القضاة بيّنة المنكر                                         | ٣٧٩ |
| بيّنة المنكر                                                              | ٣٨١ |
| معارضة بيّنة المدّعي مع بيّنة المنكر                                      | ٣٨٤ |
| كيفية حلف البائع على عدم تقدّم العيب                                      | ٣٨٦ |
| إذا باع الوكيل متاعاً فوجد المشتري فيه عيباً                              | ٣٩٠ |
| إذا أنكر البائع عيب متاعه                                                 | ٣٩٣ |
| اختلاف المتبايعين في مسقط الخيار وعلى صور                                 | ٣٩٧ |
| اختلاف المتبايعين في العيب الثاني                                         | ٤٠٠ |
| اختلاف المتبايعين في التبرّي عن العيب                                     | ٤٠٣ |
| لو ادّعى البائع رضا المشتري بالعيب أو سائر المسقطات                       | ٤٠٤ |
| لو اختلفا في الفسخ وكان الخيار باقياً                                     |     |

- ٤٠٦ ..... لو اختلفا في الفسخ وكان الخيار منقضيًا
- ٤٠٨ ..... لو اختلفا في تأخر الفسخ عن أول الوقت
- ٤١١ ..... لو ادعى المشتري الجهل بالخيار أو بفوريته
- ٤١١ ..... المراد من العيب
- ٤٢٩ ..... الكلام في بعض أفراد العيب: منها الثفل